ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

9 أبريل 2024

أسبوع جني ثمار التنمية: الاحتياطي النقدي عند أعلى مستوى منذ عامين

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

17 معلومة مصورة

18 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

18 الاقتصاد المصري بين الحزم التمويلية ومراجعات صندوق النقد الدولي

23 تنويع منتجات الصادرات الزراعية في مصر: الاتجاهات والتحديات

تقديم

بين مخاوف التباطؤ الاقتصادي، وبشائر الانتعاش، يمضي الاقتصاد المصري في رحلةٍ صعبةٍ ومليئةٍ بالتحديات. ففي ظلّ انخفاض النمو المحلي إلى 2.3%، تُبشر احتياطيات النقد الأجنبي ببارقة أمل، حيث تُسجل أعلى مستوى لها في عامين. وعلى صعيدٍ آخر، تُلقي الأضرار الهائلة التي لحقت بالبنية التحتية في غزة بظلالها القاتمة على مستقبل المنطقة، مُقدرةً بـ 18.5 مليار دولار، ناهيك عن التذبذبات في أسواق العملات العالمية بسبب قوة الدولار، مما يُنذر بتقلباتٍ كبيرةٍ في الأسواق المالية. وفي خضمّ هذه الأحداث المُتلاحقة، تأتي نشرتنا الاقتصادية الأسبوعية لتُقدم لكم تحليلًا معمقًا لموضوعين مهمين: تنويع منتجات الصادرات الزراعية في مصر، وتعاون صندوق النقد مع الاقتصاد المصري. فما هي فرص تنويع الصادرات الزراعية المصرية؟ وكيف يُمكن لصندوق النقد دعم الاقتصاد المصري في ظلّ هذه الظروف الصعبة؟ وتُقدم لكم نشرتنا الإجابة على هذه الأسئلة، بالإضافة إلى تقريرٍ شاملٍ عن آخر الأخبار الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي، مُرفقًا بإنفوجراف يُوضح تطور الاحتياطي النقدي خلال العام الماضي. انضموا إلينا في جولةٍ عبر صفحات نشرتنا الاقتصادية، حيث نُبحرُ في خضمّ الأحداث الاقتصادية، ونُحللُ التحديات ونُسلط الضوء على فرص النمو والازدهار.

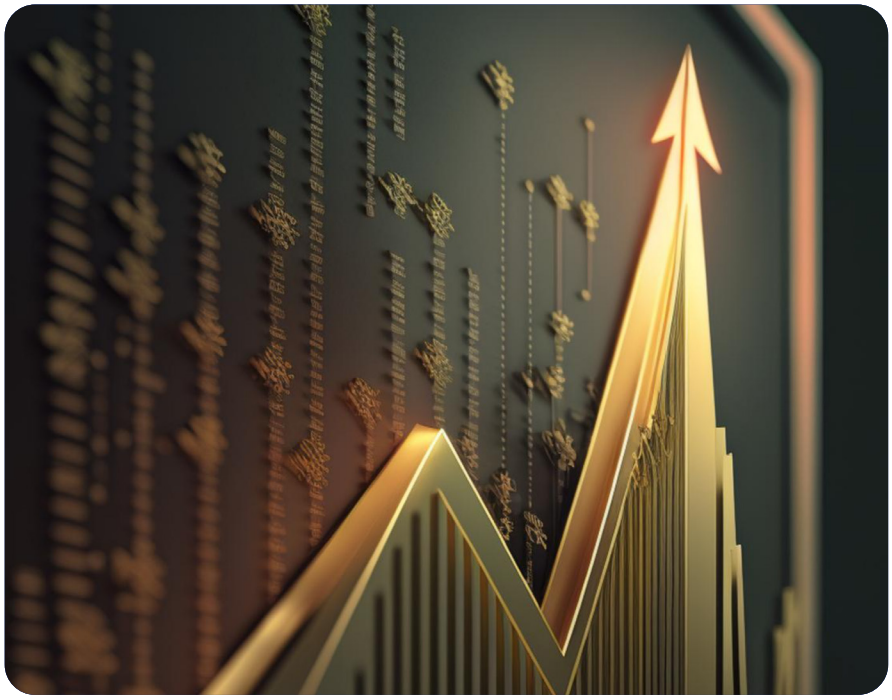

أبرز قضايا الأسبوع

”تتوالى الأحداث الاقتصادية بوتيرة متسارعة، حاملةً معها أخبارًا ممزوجة بالتحديات والفرص. فمحليًا، يُخيّم شبح التباطؤ على نمو الاقتصاد، حيث انخفض إلى 2.3%. وعلى الجانب الإيجابي، تُسجل احتياطيات النقد الأجنبي أعلى مستوى لها في عامين، مما يُعزز الثقة في قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات. وعلى الصعيد الإقليمي، تُلقي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة بظلالها على مستقبل المنطقة، حيث تُقدر قيمتها بـ 18.5 مليار دولار. وعلى الصعيد العالمي، تُثير قوة الدولار القلق في أسواق العملات، مما يُنذر بتقلباتٍ كبيرةٍ في الأسواق المالية. وتُقدم نشرة الأسبوع الاقتصادية تحليلًا معمقًا لهذه الأحداث وتأثيرها على مختلف القطاعات.“

أحداث محلية

مؤشرات عامة

- **تباطؤ نمو الاقتصاد المصري إلى 2.3% والدَّين الخارجي يقفز 3 مليارات دولار**

تباطأ نمو الاقتصاد المصري إلى 2.3% خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري 2023-2024 مقارنة بـ 2.63% خلال الربع الأول، و3.9%

فـي الربـع نفسـه مـن العـام المالـي 2022-3202، وفـق البيانـات الصـادرة عـن وزارة التخطيـط. ويبـدأ العـام المالـي فـي مصـر أول يوليو وينتهـي آخـر يونيـو مـن العـام التالـي. ويأتـي ذلـك فـي الوقـت الـذي كشـفت البيانـات عـن زيـادة ديـن مصـر الخارجـي بنحـو 3.51 مليـارات دولار خلال الربـع الأخيـر مـن 2023 ليسـجل إجمالـي الديـن 168.034 مليـار دولار بنهايـة ديسـمبر 2023 مقارنـة بنحـو 164.52 مليـار دولار مـن الربـع السـابق لـه المنتهـي فـي سـبتمبر 2023، بحسـب تقريـر الـوزارة. وجـاء هـذا الارتفـاع بعـد أن انخفـض الديـن الخارجـي بنحـو 840 مليـون دولار خلال الفصليـن السـابقين مـن العـام المالـي الجاري، بحسـب بيانـات وزارة التخطيـط والبنـك المركـزي المصـري.

- **تباطـؤ تضخـم مسـتلزمات الإنتـاج والأسـعار فـي مصـر بعـد تحـركات المركـزي**

اسـتمر تدهـور أوضـاع القطـاع غيـر النفطـي فـي مصـر بنهايـة الربـع الأول مـن العـام الجـاري 2023-2024، لكـن قـرارات البنـك المركـزي الأخيـرة المتعلقـة برفـع أسـعار الفائـدة بمقـدار 600 نقطـة أسـاس وتعويـم العملـة المحليـة أدت إلـى تباطـؤ معـدلات تكلفـة مسـتلزمات الإنتـاج ومعـدل تضخـم أسـعار المنتجـات إلـى أدنـى مسـتوياتها فـي 3 أشـهر، وفـق مؤشـر مديـري المشـتريات الصـادر عـن «إس أنـد بـي غلوبـال». وانخفـض النشـاط التجـاري وحجـم الطلبـات الجديـدة بمعـدلات مماثلـة للمسـجلة فـي شـهر فبرايـر، إذ أشـارت الشـركات مـرة أخـرى إلـى أن أسـواق العـملات المتقلبـة قد أضـرت بحجـم الطلب علـى العـملات وأدت إلـى رفـع الأسـعار، وفـق بيانـات المؤشـر.

مؤشرات قطاعية

- **قطاع السيارات في مصر بين معضلة رفع الفائدة ومخاوف عدم توفير الدولار**

يخوض قطاع السيارات في مصر الفترة المقبلة معركة كبيرة بين معضلة رفع الفائدة ومخاوف عدم توفير الدولار، لقطاع كبير اعتراه الضعف خلال آخر عامين تحديدًا بسبب وقف الاستيراد وارتفاع الأسعار خمسة أضعاف على أغلب المستهلكين. وتسبب رفع البنك المركزي المصري الفائدة بنحو 6 نقاط مئوية، في ظهور أزمة جديدة لقطاع السيارات ستصعب على العملاء اتخاذ قرار شراء سيارة جديدة، بحسب 7 من وكلاء وموزعي السيارات في السوق المصري.

- **مصر تسمح لشركات السجائر برفع الحد الأقصى للأسعار 12%**

سمحت الحكومة المصرية لشركات السجائر العاملة في البلاد بزيادة الحد الأقصى لكافة الشرائح السعرية للسجائر 12%؛ حيث يُسمح بزيادة سقف أسعار الشريحة الدنيا من السجائر المحلية 3.7 جنيهات إلى 34.72 جنيهًا، والمتوسطة 5.4 جنيهات إلى 50.4 جنيهًا. ورفعت مصر أسعار 11 نوعًا من السجائر الشعبية التي تنتجها شركة «الشرقية للدخان» إيسترن كومباني، التي تمتلك حصة سوقية تقدّر بـ 70% من سوق السجائر في مصر، في نوفمبر 2023، بنسب تراوحت بين 12.5% و33%. وصرح هاني أمان، العضو المنتدب لشركة «الشرقية للدخان»

على زيادة الشرائح السعرية للسجائر، بأن شركته «تدرس باستمرار تسعير منتجاتها بناءً على متغيرات السوق، خاصة وأنها لم تقم برفع أسعارها رغم تغير سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وأن التغيير سيكون أدنى بكثير من الحد الأقصى الذي تم إقراره».

- **مطالب للحكومة المصرية برفع أسعار الأسمدة بعد تحرير سعر الصرف**

قدم كبار مصنعي الأسمدة الآزوتية في مصر طلبات للحكومة لمراجعة أسعار توريد كميات الأسمدة المدعمة بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج مع تحرير سعر الصرف. وتلزم الحكومة المصرية منتجي الأسمدة الآزوتية بتوريد 55% من الإنتاج بسعر مدعم إلى وزارة الزراعة المصرية لتغطية احتياجات السوق المحلي قبل الموافقة على تصدير أي شحنات للخارج. كما أوضحت شركتي «أبوقير»، و«حلوان للأسمدة» في مذكرات رسمية أن تكلفة سعر الغاز في إنتاج طن الأسمدة تجاوز نحو 6500 جنيه مع تحرير سعر الصرف مقابل 4500 لبيع الطن المدعوم بما يجعلها تخسر 2000 جنيه في الطن الواحد».

السياسات النقدية

- **احتياطي النقد الأجنبي في مصر عند أعلى مستوى في عامين**

ارتفع صافي احتياطيات النقد الأجنبي لمصر إلى أعلى مستوى له منذ حوالي عامين، بعد صفقة استثمارية تاريخية مع الإمارات. ذكر البنك المركزي المصري أن الرقم ارتفع إلى 40.4 مليار دولار بنهاية مارس 2024 من 35.3 مليار دولار في الشهر السابق. يعد

هـذا أكبـر احتياطـي منـذ فبرايـر 2022. ويسـلط الارتفـاع الكبيـر الضـوء علـى التحـول فـي ثـروات الدولـة الواقعـة فـي شـمال أفريقيـا بعـد أزمـة اقتصاديـة طاحنـة، ونقـص مزمـن فـي النقـد الأجنبـي. لكـن كل ذلـك تغيّـر فـي أواخـر فبرايـر عندمـا وقّعـت الإمـارات صفقـة بقيمـة 35 مليـار دولار مـع مصـر، وهـو أكبـر اسـتثمار وارد إلـى الـبلاد فـي تاريخهـا.

علاقات دولية

- **صندوق النقد يصرف 1.6 مليار دولار لمصر خلال الربع الجاري**

يستكمل صندوق النقد الدولي، المراجعة المقبلة لبرنامج تمويل مصر بحلول نهاية شهر يونيو 2024، بما يمكن البلاد من سحب 820 مليون دولار من القرض البالغ قيمته 8 مليارات دولار، بحسب إيفانا فلادكوفا هولار رئيسة بعثة الصندوق إلى مصر. وتوقع رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، يوم 30 مارس 2024، تسلم مصر الدفعة الأولى من قرض الصندوق البالغة نحو 820 مليون دولار، الأسبوع المقبل، بينما تتسلم الدفعة الثانية في شهر يونيو ليصبح إجمالي ما ستحصل عليه القاهرة خلال الربع الجاري 2024 نحو 1.640 مليار دولار.

- **الاتحاد الأوروبي يأمل في حصول مصر على تمويل طارئ بمليار يورو قبل الصيف**

يأمل الاتحاد الأوروبي بأن تحصل مصر على الجزء الأول من القرض الميسر الطارئ بقيمة مليار يورو (51.2 مليار جنيه) قبل

حلول الصيف المقبل، وذلك بحسب كريستيان برجر، سفير الاتحاد الأوروبي في مصر. وأعلن الاتحاد الأوروبي، في وقت سابق من شهر مارس 2024، عن حزمة تمويل ضخمة لمصر تبلغ قيمتها 7.4 مليارات يورو، منها 5 مليارات يورو على هيئة قروض ميسرة، ونحو 1.8 مليار يورو استثمارات، و600 مليون يورو منح، يُخصص منها 200 مليون يورو لإدارة ملف المهاجرين. أضاف برجر، على هامش لقائه بممثلي عدد من وسائل الإعلام، نهاية الأسبوع الماضي: «ستحصل مصر على الجزء الأول من القرض وهو تمويل طارئ بقيمة مليار يورو هذا العام، ونأمل أن يكون ذلك قبل حلول الصيف».

- **روسيا تحتجز سفينتي قمح مصريتين بسبب نزاع تجاري**

تحتجز السلطات الروسية سفينتين مصريتين محملتين بالقمح من أجل التصدير، في أحدث علامة على أن النزاع الداخلي بين أحد كبار تجار الحبوب والهيئة المنظمة للزراعة يعيق عمليات التسليم في الخارج. وقال وزير التموين المصري علي المصيلحي لوكالة بلومبرج إن السفن مُنعت من الإبحار لأنها لا تملك الوثائق الصحيحة، وهي الآن محتجزة في الموانئ الروسية. كما أوضح المصيلحي أنه كان من المقرر أن تبحر السفينتان بحلول نهاية مارس 2023، وفقًا لمناقصة يناير، وتنتظر مصر ردًا من مسئولي السفارة الروسية بشأن هذا الأمر.

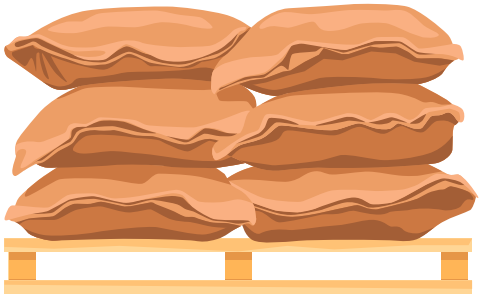

أسواق المال والاستثمار

- **البريد المصري يؤسس شركة لإدارة أصول بـ 5 مليارات جنيه**

تعمل شركة «البريد للاستثمار»، التابعة للهيئة القومية للبريد، على تأسيس شركة جديدة تحت اسم «بي إف أي» لإدارة الأصول في مصر، بحسب أحمد عبد الرحمن، الرئيس التنفيذي للبريد للاستثمار. وقال: إن من المستهدف الوصول بحجم الأصول المدارة من قبل الشركة الجديدة إلى 5 مليارات جنيه خلال عام. انتهت الشركة، التي يبلغ حجم استثماراتها 7.5 مليارات جنيه، من الحصول على الموافقات المبدئية لترخيص الشركة، بحسب عبد الرحمن، مشيرًا إلى أننا ننتظر الموافقات النهائية خلال الربع الثاني من عام 2024. وتستهدف شركة البريد للاستثمار أيضًا إدارة محافظ مالية للتأمينات، والمعاشات، وغيرهما من المؤسسات المالية.

أخبار الطاقة

- **تحرير سعر الصرف يكلف مصر 700 مليون جنيه إضافية لشراء الطاقة المتجددة شهريًا**

زادت فاتورة مشتريات وزارة الكهرباء في مصر للطاقة المتجددة من المستثمرين بنحو 700 مليون جنيه شهريًا لتصل إلى ملياري جنيه بعد تحرير سعر الصرف مطلع مارس 2024. وتشتري وزارة الكهرباء المصرية الطاقة من مشروعات طاقة الرياح، والطاقة الشمسية بالعملة الصعبة من المستثمرين الذين لهم مشروعات في الدولة. وقام البنك المركزي المصري في 6 مارس الماضي بالإعلان عن رفع أسعار الفائدة في اجتماع مفاجئ بـ 600 نقطة

أساس، وسمح للعملة المحلية بالانخفاض مقابل الدولار لتصل لنحو 47 جنيهًا للدولار مقابل 30.9 جنيهًا قبل تحرير سعر الصرف.

- **«مصر للبترول» تسعى لاقتراض 10 مليارات جنيه لاستيراد الوقود**

تسعى شركة «مصر للبترول» الحكومية المتخصصة في إنتاج وتسويق النفط في مصر لاقتراض 10 مليارات جنيه من تحالف مصرفي محلي بقيادة بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، لتمويل استيراد منتجات بترولية لصالح الهيئة العامة للبترول الحكومية. وأسست «مصر للبترول» عام 1911، وهي إحدى أكبر شركات تسويق وتصنيع المنتجات البترولية في مصر، ومن بين خدماتها تموين الطائرات والسفن والسيارات. وطلبت الشركة «بشكل عاجل الحصول على القرض الذي يوجه لتغطية اعتمادات مستندية لصالح الهيئة العامة للبترول بعد تحرير سعر الصرف وما ترتب عليه من زيادة في التسهيلات الائتمانية المطلوبة لتغطية عمليات استيراد لصالح الهيئة».

- **مصر تتفاوض لاستئجار «سفينة تغويز» لسد احتياج محطات الكهرباء**

تتفاوض «الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس) الحكومية لاستئجار «سفينة تغويز» التي تقوم بتحويل الغاز المسال إلى صورته الغازية. وتسعى مصر إلى زيادة كميات الغاز المتاحة في الدولة

خلال النصف الثاني من عام 2024 لسد احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف، في الوقت الذي تستعد فيه لإعادة تطبيق نظام تخفيف الأحمال الكهربائية الذي تقوم من خلاله بقطع الكهرباء بالتناوب بين مناطق الدولة. وتدرس مصر شراء الغاز الطبيعي المسال من الأسواق، بهدف تفادي حدوث نقص في الوقود خلال هذا الصيف، لكن الأزمة في البحر الأحمر قد تشكل تحديًا أمامها.

إقليميًا

- **18.5 مليار دولار قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة**

أدى هجوم إسرائيل العسكري في قطاع غزة إلى تدمير بنية تحتية بقيمة حوالي 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي عام من الناتج الاقتصادي في القطاع والضفة الغربية، وفقًا لتقرير جديد قدَّر الأثر الاقتصادي المدمر للحرب على حماس. وتُقدم هذه النتائج أحد التقييمات الأكثر تفصيلًا حتى الآن للدمار الناجم عن الحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل في الأيام التي تلت هجوم مسلحي حماس على جنوب البلاد في 7 أكتوبر وقتل حوالي 1200 شخص. وقُتل نحو 33 ألف فلسطيني خلال الرد، بحسب وزارة الصحة التي تديرها حماس.

- **إنتاج القطاع الخاص في الإمارات يواجه ضغوطًا بسبب أزمة البحر الأحمر**

واجهت شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات ضغوطًا شديدة على قدرتها الإنتاجية في مارس وسط النمو الحاد في الأعمال المتراكمة وفق مؤشر مديري المشتريات

الصادر عن «إس أند بي غلوبال». وتأتي هذه الضغوط في ظل تقارير تفيد بوجود تأخيرات إدارية وزيادة القيود على التوريد بسبب أزمة الشحن في البحر الأحمر، ونتيجة لذلك، أشارت بيانات الدراسة إلى أن تراكم الأعمال كان قياسيًا لشهر مارس 2024، وكان مماثلًا لمستوى يونيو 2018. وأثر انقطاع وصول البضائع بسبب أزمة الشحن في البحر الأحمر في القدرة الإنتاجية للشركات، كما تأثرت مواعيد التسليم أيضًا، حيث أشارت الشركات إلى أضعف أداء للموردين خلال عام. وانخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيسي للإمارات بشكل طفيف من 57.1 نقطة في فبراير 2024 إلى 56.9 في مارس 2024.

عالميًا

- **قوة الدولار تنشر القلق في أسواق العملات عالميًا**

يثير ارتفاع الدولار الأمريكي السخط لدى محافظي البنوك المركزية والحكومات في جميع أنحاء العالم، مما يجبرهم على اتخاذ إجراءات لتخفيف الضغط على عملات بلدانهم. من طوكيو إلى إسطنبول، يتدخل صناع السياسات النقدية للدفاع عن أسعار الصرف بالأقوال والأفعال، في حين يعمل الاقتصاد الأمريكي الذي يتسم بالمرونة، للحفاظ على قوة العملة الأمريكية من خلال تقليص التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأمريكية. وارتفع الدولار مقابل كل العملات الرئيسية تقريبًا منذ بداية 2024، متحديًا الكثيرين في «وول ستريت» الذين دخلوا العام متوقعين تراجع العملة الخضراء أمام بقية العملات.

- **مسئول بالاحتياطي الفيدرالي يطرح احتمال عدم خفض الفائدة في 2024**

قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، نيل كاشكاري: إن تخفيضات أسعار الفائدة ربما لن تكون ضرورية هذا العام إذا تعطل التقدم في مكافحة التضخم، خاصة إذا ظلّ الاقتصاد قويًا. وأوضح: «في شهر مارس 2024، توقعت خفض أسعار الفائدة مرتين هذا العام إذا استمر التضخم في الانخفاض نحو هدفنا البالغ 2%.. ولكن، إذا واصل معدل التضخم التحرك بشكل عرضي، فإن ذلك سيجعلني أتساءل عما إذا كنا بحاجة إلى خفض أسعار الفائدة».

معلومة مصورة

احتياطي مصر من النقد الأجنبي يتجاوز 40 مليار دولار لأول مرة منذ فبراير 2022

مارس 2024
40.36
مليار دولار

ديسمبر 2023
35.21
مليار دولار

فبراير 2024
35.31
مليار دولار

يناير 2024
35.24
مليار دولار

مقالات تحليلية

الاقتصاد المصري بين الحزم التمويلية ومراجعات صندوق النقد الدولي

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعتين الأولى والثانية لاتفاق «تسهيل الصندوق الممدد» مع مصر، ووافق على زيادة الموارد المتاحة من خلال البرنامج الأصلي بحوالي 5 مليارات دولار، وسيتيح ذلك للسلطات السحب الفوري لحوالي 820 مليون دولار، وكان اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد» المبرم مع مصر لمدة 46 شهرًا قد تمت الموافقة عليه بتاريخ 16 ديسمبر 2022.

صفقة صندوق النقد الدولي

يأتي الإعلان عن استكمال المراجعتين الأولى والثانية، بعدما توصلت مصر في السادس من مارس 2024 إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة قرضه من 3 مليارات دولار كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022 إلى 8 مليارات دولار، على أن تطبق البلاد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية؛ أهمها الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن، وخفض الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وتمكين القطاع الخاص، مما أرسل إشارات إيجابية مفادها عودة ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، وهو ما يفتح الباب لزيادة تدفقات النقد الأجنبي للبلاد خلال الفترة القريبة المقبلة.

ومن المرجح أن يترتب على هذا الاتفاق عدة مؤشرات إيجابية فسيتم تحقيق فائض أولي في الموازنة، وتحقيق توازن بين الإنفاق والدين العام، بالإضافة إلى الإبقاء على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي، واستخدام السياسة المالية لدعم الفئات الضعيفة، كما سيتم مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف والتراكم التدريجي للعملات الأجنبية؛ وعليه سيتم مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأت ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2016-2019، بما في ذلك تحسين الحوكمة المالية، وخفض الاحتياجات التمويلية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإفساح المجال للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية (مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وتحسين إدارة المالية.

كما جاء هذا الاتفاق بعد عدة قرارات اتخذها البنك المركزي المصري في السادس من مارس 2024؛ أبرزها رفع سعر الفائدة بأعلى نسبة في تاريخه بواقع 600 نقطة أساس، ليرتفع سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ليصل إلى 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب، والسماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقًا لآليات السوق.

توقعات مستقبلية

يشهد الاقتصاد المصري تحديات متصاعدة في ظل الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، ونقص النقد الأجنبي، وارتفاع مستويات الدين والاحتياجات التمويلية. وقد نتجت عن حرب روسيا في أوكرانيا أوضاع خارجية صعبة تفاقمت بفعل الصراع في غزة، والاضطرابات في البحر الأحمر. وزادت هذه التطورات من تعقيد التحديات الاقتصادية الكلية،

واقتضت تنفيذ سياسات محلية حاسمة بدعم من حزمة تمويل خارجي أكثر صلابة، بما في ذلك من صندوق النقد الدولي.

وفي هذا السياق، شهد النشاط الاقتصادي تداعيات نتيجة الصدمات الخارجية وإرجاء تصحيح السياسات؛ حيث تراجع النمو إلى 3.8% في العام المالي 2023/2022 بسبب ضعف الثقة ونقص النقد الأجنبي، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ويُتوقع تباطؤه مجددًا إلى 3% في العام المالي 2024/2023 قبل ارتفاعه إلى حوالي 4.4% بحلول 2025/2024، كما يتبين من الشكل التالي:

الشكل -٦ توقعات النمو الاقتصادي المصري (%)

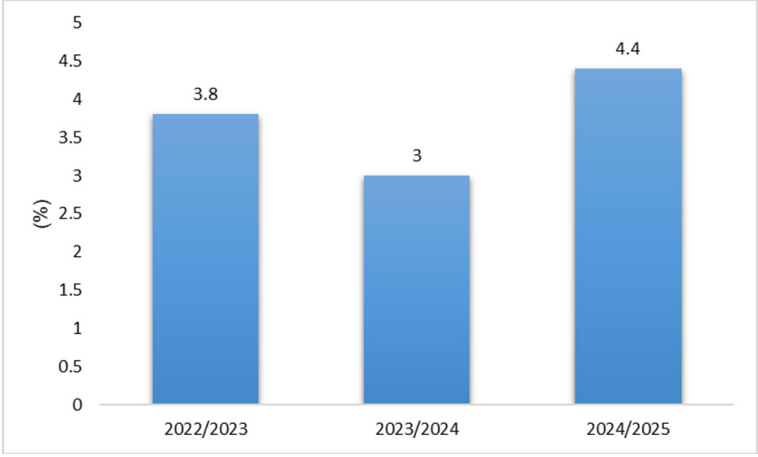

المصدر- صندوق النقد الدولي.

ومن ناحية أخرى، لا يزال التضخم مرتفعًا، ولكن يُتوقع تراجعه على المدى المتوسط مع بدء تحقق الأثر المرجو لتشديد السياسات ليصل إلى 15.3% بحلول عام 2025/2024 مقارنة مع 35.7% خلال العام المالي 2023/2022، كما يُبين الشكل التالي:

الشكل -2 توقعات التضخم المصري (%)

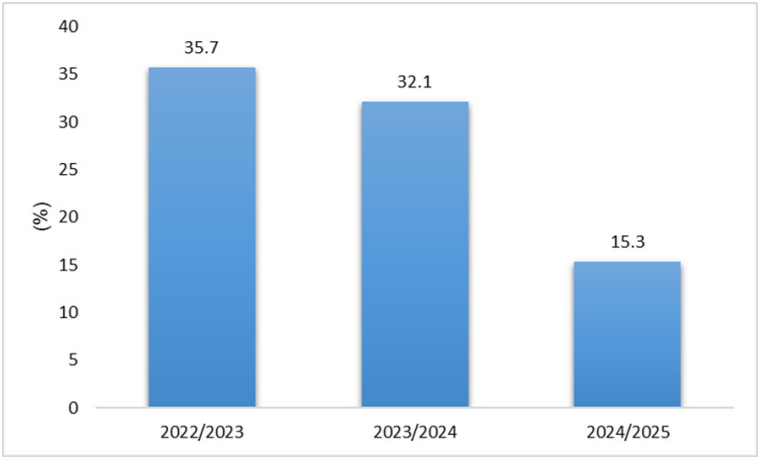

المصدر- صندوق النقد الدولي.

ورغم تلك التحديات إلا أن صندوق النقد الدولي أكد أن السلطات المصرية عكفت بقوة على تعزيز حزمة الإصلاحات التي يرتكز عليها اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد»، وذلك بدعم من زيادة الموارد المتاحة بموجب الاتفاق. وفي الآونة الأخيرة، اتُخذت تدابير لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك توحيد سعر الصرف وحل أزمة الطلب المتراكم على النقد الأجنبي وإحكام تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وهي خطوات صعبة، ولكنها بالغة الأهمية لإحراز التقدم المرجو، وينبغي مواصلة الجهود خلال المرحلة القادمة.

وتبنت السلطات منهجًا جيدًا بالتزامها باستخدام جزء كبير من التمويل الجديد الذي حصلت عليه ضمن اتفاق مشروع رأس الحكمة في تحسين مستوى الاحتياطيات، والتعجيل بحل أزمة الطلب المتراكم على العملة الأجنبية والمتأخرات، وتحقيق خفض ملموس في الدين الحكومي.

كما نجحت السلطات في معايرة سياساتها بدقة من أجل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي مع حماية الفئات الضعيفة. ويُعد عزم البنك المركزي المصري على التركيز بشكل مباشر على الحد من التضخم وإحكام التشديد، إذا اقتضت الضرورة، عنصرًا أساسيًا للحيلولة دون استمرار تآكل القدرة الشرائية للأسر، مما سيساعد تطبيق الإطار المصمم حديثًا لرصد الاستثمارات العامة والرقابة عليها في إدارة الطلب الزائد.

ومن شأن السعي لضبط أوضاع المالية العامة على أساس الإيرادات أن يضع الدين على مسار تنازلي ملموس، وأن يوفر الموارد اللازمة لتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يظل من الضروري إحلال الإنفاق الاجتماعي الموجه للفئات المستحقة محل دعم الوقود غير الموجه كجزء من حزمة إجراءات مستمرة لتصحيح أسعار الوقود.

إلى جانب ذلك، لا يزال هناك عدد من المخاطر التي تهدد تحقيق هذه الأهداف. فالأوضاع الخارجية لا تزال تخيم عليها حالة من عدم اليقين، ولهذا، سيكون من الضروري استمرار التحول الحالي إلى نظام تحرير سعر الصرف، ومواصلة تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، ودمج الاستثمارات الخارجة عن الموازنة بشفافية ضمن عملية صنع قرارات السياسة الاقتصادية الكلية. ومن المهم أيضًا إدارة عودة التدفقات الرأسمالية الوافدة بحرص في سبيل احتواء الضغوط التضخمية والحد من مخاطر الضغوط الخارجية في المستقبل.

مقالات تحليلية

تنويع منتجات الصادرات الزراعية في مصر: الاتجاهات والتحديات

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولت الحكومة المصرية للقطاع الزراعي اهتمامًا بالغًا منذ عام 2014، حيث حصل القطاع على دعم لم يسبق له مثيل من القيادة السياسية، مع التركيز على تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وتعزيز الصناعات المرتبطة بهما وتلتزم بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مناسبة تحقق ربحًا للفلاحين، بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات الزراعية وقد زادت الاستثمارات الحكومية في القطاع في السنوات الأخيرة مع المتابعة المستمرة من القيادة السياسية لأداء القطاع وتهيئة مناخ الاستثمار فيه.

مستهدفات استراتيجية

تتمتع مصر بقطاع زراعي قوي وغني بالموارد، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر حوالي 9.5 ملايين فدان مما يجعلها من أكبر الدول الزراعية في العالم. وفي الفترة الأخيرة شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا بالرغم من كونها حاصلات تنتج محليًا وعليه وضعت الحكومة توجهات استراتيجية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، مواصلة جهود الاستصلاح الزراعي من خلال الاعتماد على المشروعات

القوميـة للاسـتصلاح الزراعـي وتوفيـر الميـاه اللازمـة لذلـك عبـر معالجـة ميـاه الصـرف الزراعـي أو تحليـة ميـاه البحـر أو الميـاه الجوفيـة. ومـن أهـم تلـك المسـتهدفات الوصـول لمسـاحة رقعـة زراعيـة لا تقـل عـن 12 مليـون فـدان حتـى عـام 2030؛ مقابـل 9.6 ملاييـن فـدان خلال عـام (2021/ 2022)، بمسـاحة محصوليـة مسـتهدفة 21.5 مليـون فـدان، بالإضافـة إلـى التوسـع الأفقـي والرأسـي فـي الزراعـات التصديريـة بمـا يسـهم فـي زيـادة الصـادرات الزراعيـة (الخضـر والفواكـه إلـى 14 مليـار دولار بحلـول عـام 2030. زيـادة مسـتويات التكثيـف الزراعـي لزيـادة إنتاجيـة الفـدان مـن القمـح لتصـل إلـى 3.3 أطنـان مـن خلال زراعـة الأصنـاف عاليـة الإنتـاج بهـدف زيـادة مسـتويات الاكتفـاء الذاتـي مـن القمـح وتوسـيع نطـاق الـكارت الذكـي للـفلاح ليصـل عـدد المسـتفيدين إلـى نحـو 5.7 ملاييـن فلاح بحلـول عـام 2030.

خطى حثيثة

وحرصًا مـن الدولـة المصريـة علـى زيـادة مسـاحة الرقعـة الزراعيـة وحمايتهـا، وتجريـم التعـدي عليهـا بمـا يعـزز مسـاهمة القطـاع الزراعـي فـي الدخـل القومـي، وضمـان الأمـن الغذائـي لمصـر وتأميـن توفيـر السـلع الاسـتراتيجية، والحفـاظ علـى اسـتقرار أسـعار السـلع فـي الأسـواق، فقـد اسـتهدفت الحكومـة المصريـة مشـروعات التوسـع الأفقـي وتتمثـل أبـرز المشـروعات التـي تـم تنفيذهـا خلال الفتـرة مـن (2014 - 2023) فـي: مشـروع الدلتـا الجديـدة والمشـروع القومـي لاسـتصلاح مليـون ونصـف فـدان، ومشـروع تنميـة شـمال ووسـط سـيناء، ومشـروع تنميـة غـرب بحيـرة ناصـر بمسـاحة حوالـي مليـون فـدان وغيرهـا مـن مشـروعات عـززت زيـادة الرقعـة الزراعيـة فـي مصـر. اتصـالًا، وفـي إطـار جهـود الدولـة للحـد مـن التعديـات علـى الأراضـي الزراعيـة، تـم تطويـر محطـات الحجـر الزراعـي بمحافظـات مصـر: حيـث شـهد عـام 2016 شـروع الدولـة فـي تطويـر أداء العمـل بالمحطـات

لتوفير قاعدة بيانات قومية. مدققة بجميع حيازات الأراضي الزراعية، والحد من التعديات على الأراضي الزراعية، وتسهيل عمليات استيراد وتصدير المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى تطوير أسلوب الرقابة والإدارة في مستويات العمل المختلفة، ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية للدولة، والتحكم والرقابة على عمليات صرف الدعم للمزارعين طبقًا للسياسات الدعم التي تقررها الدولة، ومن ثَمّ تسهيل وتقديم خدمات الدعم لـ 7 ملايين مزارع.

ولتحقيق الأمن الغذائي والمائي قامت الدولة بتنفيذ حوالي 320 مشروعًا زراعيًا تكلفت أكثر من 42 مليار جنيه في مجالات: دعم التنمية الزراعية وصغار المزارعين، وضمان الزراعة المستدامة، ومكافحة التصحر، والحد من آثار التغيرات المناخية. ونتج عن تلك الجهود ارتفاع صادرات مصر من الحاصلات الزراعية خلال الموسم التصديري للعام المالي 2022-2023 بنسبة 24.6% لتبلغ ما قيمته 3.6 مليارات دولار في مقابل 2.9 مليار دولار خلال الموسم التصديري 2021-2022. وتم تصدير 109 آلاف طن حاصلات زراعية لدول أفريقيا بنحو 63 مليون دولار، بالإضافة إلى نحو 72 ألف طن بقيمة 98 مليون دولار لدول الأمريكتين "الشمالية والجنوبية" وأستراليا.

وتستهدف خطة الدولة للعام المالي الحالي التوسع في المساحات المخصصة لزراعات القمح إلى 3.43 ملايين فدان، وللذرة إلى 2.8 مليون فدان، و220 ألف فدان للفول البلدي، إضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة إلى 49%، ومن الفول إلى 30%، ومن اللحوم الحمراء إلى 70%، ومن الأسماك إلى 98%، مع تحقيق فائض تصديري لأصناف عديدة من محاصيل الخضر والفاكهة.

كما تُعد الثروة السمكية أحد أهم مصادر الأمن الغذائي، بالإضافة إلى كونها مصدرًا رئيسًا للدخل القومي، وتمتلك مصر بحيرات عملاقة تسهم

فـي تحقيـق الاكتفـاء الذاتـي مـن الإنتـاج السـمكي؛ الأمـر الـذي حفـز الدولـة علـى تشـجيع مشـروعات الاسـتزراع السـمكي، وسـد الفجـوة الغذائيـة، فـضلًا عـن توفيـر أسـماك بجـودة عاليـة، وزيـادة الصـادرات والحـد مـن الـواردات، ومـن أهـم الجهـود المبذولـة بلـوغ إجمالـي إنتـاج مصـر مـن الثـروة السـمكية حوالـي 2 مليـون طـن سـنويًا.

وتُعـد الثـروة الحيوانيـة أحـد أكثـر القطاعـات ذات القيمـة المضافـة والإمكانـات التنمويـة الكبيـرة للاقتصـاد القومـي المصـري؛ لـذا تولـي الدولـة اهتمامًـا كبيـرًا لهـذا القطـاع لتحقيـق إنتـاج وطنـي مـن اللحـوم والألبـان يلبـي احتياجـات السـوق المحليـة، ويسـهم فـي خفـض الفجـوة الغذائيـة فـي أحـد أهـم مصـادر البروتيـن الحيوانـي، وتوفيـره بالكميـات والجـودة والأسـعار المناسـبة، بالإضافـة إلـى خفـض عجـز الميـزان التجـاري مـن اللحـوم الحمـراء. بالإضافـة إلـى 100 مليـار جنيـه حجـم الاسـتثمارات فـي الثـروة الداجنـة خلال الفتـرة مـن (2014 – 2023).

صادرات الحاصلات الزراعية المصرية

تُعـد الصـادرات الزراعيـة أحـد أهـم مصـادر الدخـل القومـي المصـري، حيـث تمثـل حوالـي 10% مـن إجمالـي الصـادرات المصريـة، وقـد شـهدت صـادرات مصـر الزراعيـة تطـورًا ملحوظًـا خلال السـنوات الأخيـرة، حيـث ارتفعـت مـن 2.7 مليـار دولار فـي عـام 2011 إلـى نحـو 3 مليـارات دولارات عـام 2023، كمـا نمـت صـادرات مصـر الزراعيـة بنسـبة 25% خلال الربـع الأول مـن العـام الحالـي علـى أسـاس سـنوي، لتصـل إلـى 1.5 مليـار دولار.

وسـاهم هـذا التطـور فـي زيـادة الناتـج المحلـي الإجمالـي المصـري، وخلـق فـرص عمـل جديـدة، وتحسـين مسـتويات المعيشـة للمزارعيـن المصرييـن.

ويرجع هذا التطور إلى عدة عوامل، منها؛ زيادة الإنتاجية الزراعية: حيث شهد القطاع الزراعي المصري استثمارات كبيرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية. وتحسين جودة المنتجات الزراعية: حيث تم تنفيذ العديد من البرامج لتحسين جودة المنتجات الزراعية المصرية، مما جعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة: فنجحت مصر في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الزراعية، مما ساهم في زيادة الصادرات الزراعية.

كما تجاوزت الصادرات الزراعية المصرية 2.2 مليون طن رغم الظروف العالمية والمنطقة التي تؤثر على سلاسل الإمداد والتوريد كما تصدر مصر منتجاتها الزراعية إلى أكثر من 160 دولة حول العالم، وتمثل الدول العربية أكبر الأسواق لصادرات مصر الزراعية، حيث تمثل حوالي 40% من إجمالي الصادرات.

في الختام، تعزز الصادرات الزراعية المصرية قوة التجارة الخارجية للبلاد وتساهم في توفير العملة الصعبة وزيادة الإيرادات كما تعمل مصر على توسيع قاعدة صادراتها الزراعية وتنويع المنتجات المصدرة وفي ضوء التحديات الراهنة والمتغيرات العالمية رغم تحقيق مصر بعض النجاحات في القطاع الزراعي، إلا أنها تواجه تحديات جديدة تستدعي استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، فمن الضروري تعزيز الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين استدامته، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية، كما يجب أيضًا تعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية المصرية وتوسيع الأسواق الخارجية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg